

واقع الاقتصاد العراقي و التحديات التي  
تواجهه بعد عام ٢٠٠٣

**The reality of the Iraqi economy and the challenges it faces**

**After 2003**

أ. م. د. محمد عبد صالح\*

الملخص

تعرض الاقتصاد العراقي الى كثير من المشاكل والازمات منذ عقود سابقة وحتى الان ، فقد تزايدت معدلات التضخم بشكل كبير بسبب تزايد الطلب الكلي وعدم مرونة الجهاز الانتاجي للاستجابة لهذه الزيادات الى جانب تزايد معدلات البطالة التي ساهمت في زيادة حالات الفقر زيادة على تزايد المديونية الخارجية وانتشار الفساد بأنواعه في مجمل القطاعات الاقتصادية وبالتالي اصبحت هذه المشاكل تمثل تحديات امام عملية التنمية والاصلاح .

**ABSTRACT**

The study of the reality of the Iraqi economy reveals the truth being exposed to shocks did not have any economy in the region. It accompanied by problems and crises since the eighties of the last century until the present time , since unemployment levels have increased dramatically and increased inflation due to the increase in domestic demand and the weakness of the flexibility of the production system to respond to this request, along with the increasing incidence of poverty among segments of society, the great disparity in incomes , As well as the large size of the debt to other countries and corruption in most economic sectors .

This problems become a major challenges facing the process of building the economy and obstructive to the process of development and reform.

المقدمة

إن دراسة واقع الاقتصاد العراقي يكشف لنا حقيقة إن هذا الاقتصاد تعرض إلى صدمات لم يتعرض لها أي اقتصاد في المنطقة، فالمشاكل والأزمات صاحبتة منذ ثمانينات القرن الماضي وحتى الوقت الراهن، إذ تزايدت مستويات البطالة بشكل كبير ومعدلات التضخم ارتفعت بفعل التزايد في الطلب المحلي وضعف مرونة الجهاز الانتاجي للأستجابة لهذا الطلب المتزايد إلى جانب تزايد حالات الفقر بين فئات المجتمع والتفاوت الكبير بين الدخل، ناهيك عن حجم المديونية الكبيرة لصالح دول العالم وانتشار الفساد بأنواعه في مجمل القطاعات الاقتصادية هذه المشاكل أصبحت تمثل تحديات كبيرة تواجه عملية بناء الاقتصاد ومعركة لعملية التنمية والإصلاح التي دعت إليها الحكومة مؤخراً، لاسيما وان الأختلالات الهيكلية والقصور الواضح في عمل القطاعات الاقتصادية (قطاع الاستثمارات، الخدمات، الميزان التجاري ... الخ) اصبح واقعاً ملموساً.

إن النهوض بالواقع الاقتصادي يستلزم تضافر الجهود لإعادة الاستقرار السياسي والامني من اجل توفير بيئة امنة في العراق تعمل على جذب الاستثمارات الخارجية وتحسين القطاعات الاقتصادية وبناء تنمية حقيقية تتضمن تحقيق مستويات من الرفاهية في المجتمع العراقي.

مشكلة البحث: ان الاقتصاد العراقي يمتلك موارد مالية وبشرية هائلة، لكنه يعاني من مشاكل واختلالات هيكلية في مجمل قطاعاته الاقتصادية لارتباط ذلك بالوضع السياسي والامني.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضيه مفادها:

ان عدم الاستقرار الامني والاختطاء في ادارة الموارد قد أفرز تحديات امام تنمية الاقتصاد العراقي.

هدف البحث: التعرف على واقع الاقتصاد العراقي واهم التحديات والمشاكل التي واجهته بعد ٢٠٠٣ والتي تسببت باختلالات هيكلية أدت الى تدني مستويات التنمية ومن ثم إمكانية وضع الحلول اللازمة للحد ومعالجة هذه التحديات والمشاكل.

المحور الاول : واقع الاقتصاد العراقي

إن المتطلع والمتتبع للشأن العراقي، يجد أن الاقتصاد العراقي تأثر ويتأثر بشكل كبير بالظروف السياسية التي مرت عليه منذ عقود سابقة، بل أصبح بكل متغيراته تابعاً لها، ولعل هذا بدا واضحاً مع دخول العراق حربه مع إيران في ثمانينات القرن الماضي وتراجع مقدرات الاقتصاد من عجز في ميزان المدفوعات وتشوهات هيكلية الانتاجي وتزايد الاعتماد على قطاع النفط وتبعيته للخارج، ومع قيام النظام السابق بغزو الكويت ١٩٩١ فرض على العراق حصار اقتصادي كان اقسى على العراقيين من حرب إيران بعد قيام الامم المتحدة بقراراتها الجائرة التي نتج عنها تحمل العراق تعويضات ما لحق بالكويت من خسائر ومنعه من تصدير النفط الا بشروط ومنع الدول الاخرى من تصدير السلع والخدمات والتبادل التجاري مع العراق مما نتج عنه عزل العراق عن العالم الخارجي واعتماده على مقدراته الداخلية في إدارة شؤون الاقتصاد، مما ولد الكثير من المشاكل الاقتصادية التي عززت من الاختلالات الهيكلية كالتضخم والمديونية الخارجية مع تزايد كبير في التفاوت بين الدخول لفئات المجتمع وزيادة الفقر مع تردي الوضع الصحي والخدمي.

إنّ هذ المشاكل تفاقمت بعد التغيير السياسي عام ٢٠٠٣، إذ أصبح الاقتصاد العراقي في وضع صعب بعد تدمير البنى التحتية من الجسور والمباني وعمليات السلب والنهب للمنشآت الحيوية وتجريدها من معداتها، والأمر أصبح يزداد سوءاً مع التغيرات التي حدثت في العالم ٢٠١٤ وظهور نشاط التنظيمات المسلحة التي كان للعراق النصيب الاكبر فيها بعد قيام التنظيم بالسيطرة على بعض المحافظات والتحكم بمقدراتها الاقتصادية وتهجير سكانها الى محافظات اخرى.

من جانب آخر، فإن التغيير في أسعار النفط العالمية وهبوطها الحاد لمستويات متدنية ساهم في انخفاض ايرادات الموازنة العامة للدولة بشكل كبير وعزز من المشاكل الاقتصادية التي نتج عنها زيادة قدرة العراق على الاقتراض الخارجي والداخلي، بحيث أصبح التشاؤم مخيماً على الواقع في امكانية اصلاح الاقتصاد العراقي في ظل دولة تفتقر الى مقومات الامن والاستقرار السياسي.

إن دراسة واقع الاقتصاد العراقي تتطلب تحليل اهم السمات التي يتميز بها ومن اهمها بالاتي:

١. احادية الاقتصاد واختلال بنية الانفاق العام

يمتاز الاقتصاد العراقي بتبعيته نحو الخارج وما يعزز ذلك اعتماده على سلعة واحدة في تعزيز دخله القومي، فالنفط يشكل المصدر الرئيسي للايرادات العامة في العراق، وليس هنالك ملامح في الأفق تشير الى إمكانية التحول نحو تنوع مصادر الدخل بسبب مؤثرات داخلية وخارجية لا ترغب بخروج العراق من واقعه الحالي

جدول(١)

## مساهمة الإيرادات النفطية ضمن الإيرادات العامة (ترليون دينار)

البيان	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الإيرادات النفطية	٥١,٧	٧٦,٩	٤٣	٥٣,٢	٦١,٩	٧٢,٦
الضرائب والرسوم	٠,٧٩	٠,٨٢	١,٩٨	١,١٧	١,٣٤	١,٥٧
الفوائد	٠,٣٥	٠,٣٩	٠,٨٤	٠,٤٣	٠,٥٢	٠,٦٠
أرباح الشركات العامة	٠,٣٢	١	٢,٩	٢	٢,٢	٢,٤
الإيرادات غير الضريبية	١,٣٩	١	١,٦	١,٥	١,٥٧	٠,٩٧
اجمالي الإيرادات	٥٤,٥	٨٠,٢	٥٠,٤	٥٨,٣	٦٧,٥	٧٨,١
الاهمية النسبية للإيرادات النفطية الى اجمالي الإيرادات	٩٤,٦٨	٩٥,٨٩	٨٥,٣٢	٩١,٢٥	٩١,٧٠	٩٢,٩٦
الاهمية النسبية للإيرادات غير النفطية الى اجمالي الإيرادات	٥,٢٤	٤	١٤,٥٢	٨,٧٥	٨,٣٤	٧,١

المصدر/ وزارة المالية - دائرة الموازنة (٢٠٠٧ - ٢٠١٢).

تمتاز صناعة النفط العراقية بضخامة الاحتياطي وقرب المورد النفطي من سطح الأرض وانخفاض تكلفة إنتاج البرميل مع غياب المخاطر الناجمة عن الاكتشاف النفطي، وهذه الخصائص تشكل عوامل جذب امام الشركات النفطية في مجال الانفاق على تطوير الصناعات النفطية.

إن إنتاج النفط بلغ مستويات عالية وصلت الى ٢,٦ مليون برميل يومياً عام ٢٠٠١ وتذبذب بين (١,٥ - ١,٩) مليون برميل يومياً للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠٠٥) شكلت الصادرات منها (١,٤) مليون برميل يومياً ، ويعود السبب الى العمليات الارهابية وانعدام الاستقرار الامني وتوقف اغلب المشاريع الصناعية.

إن النهوض بالقطاع النفطي وصولاً إلى مستويات إنتاج تحقق الأهداف المرجوة يتطلب تخصيص مبالغ كبيرة، وتشير الاحصائيات الى ان التخصيصات الاستثمارية بهذا الشأن بلغت (٤٥٠) ، (٦٣٢) مليار دينار على التوالي ضمن موازنة (٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦) ولم ينفق منها سوى (١٦٠) ، (١٠٨) مليار دينار للعامين المذكورين<sup>(١)</sup>، مما يعكس عدم استخدام المورد النفطي بشكل عقلاني من قبل الحكومات المتعاقبة وتكريس موارده لبناء الاقتصاد وانما اصبح اداة لتعميق الخلافات وخلق الازمات السياسية.

إن الربيع النفطي في العراق مرتبط بطبيعة الدولة والكيفية اللازمة لاستخدامه، ويمكن القول ان مشكلة التنمية لا تكمن في الموارد المالية المتآتية عن تصدير النفط وانما في الاستخدام اللاعقلاني

(٢)، فالموازنة العامة توزع تخصيصاتها المالية بشكل غير عقلاني، إذ ان نصيب النفقات التشغيلية يستحوذ على ساحة كبيرة من هذه التخصيصات في الوقت الذي يتطلب الامر التصرف بالعوائد النفطية في مجالات استثمارية تعزز من متطلبات التنمية، من ناحية اخرى ان المورد النفطي ناضب لا يمكن الاعتماد عليه بشكل دائم وربط مصير الاقتصاد بالتغيرات التي تطرأ عليه، وهذا ما لاحظناه مع اول هبوط لأسعار النفط العالمية ٢٠١٤ وتأثيرها على موازنة الدولة. ولذلك يتطلب الامر اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنمية القطاعات الاقتصادية الاخرى وتنويع مصادر الدخل القومي وزيادة التشابك القطاعي لتحقيق تنمية شاملة.

## ٢. اختلال في الاستثمارات العامة

إن حجم الاستثمارات الرأسمالية ينبغي ان يعمل على تحقيق الاهداف الموضوعية للسياسة الاستثمارية وتطوير البنى التحتية، غير أن القطاعات الاقتصادية المتخلفة في الاقتصاد العراقي تفوق بطبيعتها قدرة الاقتصاد، كما إن طبيعة الرؤيا الاقتصادية وتوجهاتها نحو سياسة السوق والانتاج واعطاء القطاع الخاص الدور الريادي في النشاط الاقتصادي وتوفر المناخ الأمني والتشريعي الملائم للاستثمار لم تكن بالمستوى الذي يجعل من قطاع الاستثمار الأداة الحقيقية لزيادة معدلات الناتج المحلي الاجمالي والمساهمة في معالجة البطالة (٣).

وتوضح بيانات الجدول (٢) قيمة النفقات التشغيلية البالغة (٦١،٣٤٨) مليار دولار عام ٢٠٠٨ والتي شكلت ما يزيد عن ٧٠% من اجمالي النفقات البالغة (٨٦،٦٨١) مليار دولار للعام المذكور والمتبقي خصص للاستثمار الحكومي البالغ بحدود (٢٥،٣٣٥) مليار دولار، والامر نفسه ينطبق على موازنة ٢٠٠٩، إذ بقيت النفقات الاستثمارية دون مستوى الاحتياج الفعلي للنشاط الاقتصادي على الرغم من الزيادة الكبيرة في اجمالي النفقات وربما يعود السبب الى الزيادة التي حصلت في حجم التشغيل وما ترتب عليها من زيادات كبيرة في المرتبات الحكومية في تلك الفترة.

## جدول (٢)

التخصيصات الاستثمارية التشغيلية ضمن موازنة الدولة العراقية (٢٠٠٥ - ٢٠١٣) مليار دولار

السنوات	اجمالي النفقات (١)	النفقات التشغيلية (٢)	النفقات الاستثمارية (٣)	نسبة ١ / ٣
٢٠٠٥	٣٥,٩٨١	٢٨,٤٣١	٧,٥٥٠	%٢٠,٩
٢٠٠٦	٥٠,٩٦٣	٤١,٦٩١	٩,٢٧٢	%١٨,١
٢٠٠٧	٥١,٧٢٧	٣٩,٠٦٢	١٢,٦٦٥	%٢٤,٤
٢٠٠٨	٨٦,٦٨١	٦١,٣٤٨	٢٥,٣٣٥	%٢٩,٢
٢٠٠٩	٦٩,١٦٥	٥٤,١٤٨	١٥,٠١٧	%٢١,٧
٢٠١٠	٨٤,٦٥٧	٦٠,٩٨٠	٢٣,٦٧٦	%٢٧,٩
٢٠١١	٩٦,٦٦٢	٦٦,٥٩٦	٣٠,٠٦٦	%٣١,١
٢٠١٢	١١٧,١٢٢	٧٩,٩٥٤	٣٧,١٧٧	%٣١,٧
٢٠١٣	١٣٨,٤٢٤	٨٣,٣١٦	٥٥,١٠٨	%٣٩,٧

المصدر/ وزارة المالية / دائرة الموازنة العامة (٢٠٠٥ - ٢٠١٣) .

إن خلق بيئة آمنة في العراق يتطلب استثمارات مهمة وبنى تحتية تشجع على جذب الاستثمارات الخارجية، ونعتقد ان الأمر يواجه بصعوبة جراء الفساد الاداري والمالي المستشري في مؤسسات الدولة ومشاريعها الاستثمارية الذي بات يستنزف الكثير من الموارد المالية المخصصة لها.

وقد بنيت إستراتيجية التنمية الوطنية (٢٠٠٧ - ٢٠١٠) توقعاتها على ان الاستثمار المحلي الذي من الممكن ان يساهم بحدود (٦٠,٨) مليار دولار بينما يغطي الباقي والبالغ (١٢٦,٩) مليار دولار من مصادر التمويل الخارجية (منح وقروض ميسرة) من مجموع الاستثمارات المطلوب توفيرها للاعوام (٢٠٠٧ - ٢٠١٠) والبالغة (١٨٧,٧) مليار دولار<sup>(٥)</sup>، وبنود هذه الاستراتيجية لم تؤخذ على عاتق الدولة تنفيذها بشكل كامل، إذ زالت اثار المشاريع المقترح تنفيذها في تلك الفترة تندرج ضمن المشاريع المتلكئة على الرغم من صرف تخصيصاتها المالية.

وإن نجاح الاستثمار يرتبط بجملة من الشروط، اهمها الاستقرار السياسي والبنية التشريعية والقانونية التي تنعكس على الواقع الاقتصادي، اضافة الى توفر سوق العمالة المؤهلة علماً ان الاستثمارات لا تكون ايجابية في كثير من الاوقات ولاسيما التي يتم تنفيذها في اوقاتها غير المناسبة، فهناك مشاريع ينفق عليها اموال طائلة دون ان يكون لها مردود ايجابي لخدمة المجتمع، وربما مشروع تطوير (قناة الجيش) الذي خصصت له اموال طائلة تحت اشراف امانة بغداد انذاك والذي كان من المؤمل ان يقدم خدمة كبيرة لأهالي محافظة بغداد، لا يزال ضمن المشاريع المتلكئة التي لم تنجز لحد الان، ولو تم

توظيف هذه الاموال في قطاعات اخرى (القطاع الصناعي والزراعي) لوفرت فرص عمل انتاجية كبيرة وربما الاحصائيات التي تقدمها الجهات الرقابية وهيئات النزاهة تكشف لنا الكثير من المشاريع المخصصة لها الاموال لغرض الاستثمار ولكنها تقع ضمن قائمة المشاريع المتلكنة والوهمية، مما يكشف في نفس الوقت حجم الفساد في قطاع الاستثمارات.

ولذلك نرى ان الهيئة الوطنية للاستثمار مطالبة اليوم بوضع جدول لأولويات المشاريع الاستثمارية لبناء الاقتصاد وتحقيق فرص عمل للشباب العاطل عن العمل وجلب الاستثمارات الخارجية، إذ ان قانونها فيه الكثير من الميزات التي تشجع على جذب الاستثمارات الاجنبية مع ضمانات ربما لا تتوفر في قوانين الاستثمار للدول المجاورة، وبخلاف ذلك فإن استمرار التردّي في قطاع الاستثمار من الممكن ان يكون احد اسباب تردّي بنية الاقتصاد العراقي في الوقت الراهن.

### ٣. تدهور قطاع الخدمات

يعد العراق من البلدان الغنية بالموارد النفطية، لكنه يعاني من قصور كبير في توفير الخدمات الأساسية (كالكهرباء والمياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي وعلى الرغم من أنّ هنالك تحسناً طفيفاً حصل بعد ٢٠٠٣ في تشغيل المرافق الخدمية والاتصالات، لكنه ما لبث ان تراجعت عام ٢٠٠٦<sup>(٦)</sup>، حيث الانقطاعات المستمرة للتيار الكهربائي وشحة الماء الصافي أثر بشكل سلبي على مجمل نواحي الحياة، وفي إطار الجهود المبذولة والداعية لتحسين الواقع الخدمي سعت استراتيجية التنمية الوطنية (٢٠٠٥ - ٢٠٠٧) إلى اتخاذ جملة من الاجراءات بهدف تنمية الاقتصاد الوطني بشكل عام والقطاع الخدمي بشكل خاص، واهمها: <sup>(٧)</sup>

- العمل على بناء شبكة الكهرباء وزيادة طاقة التوليد الى المستوى الذي يؤمن عملية تجهيز الكهرباء بشكل مستمر.
- اعادة تأهيل محطات ضخ المياه وانجاز صيانة مستمرة لقنوات الري والبزل.
- الاهتمام بخدمات الصرف الصحي واتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة المياه كيميائياً.
- تعزيز شبكة النقل والاتصالات في جميع المحافظات والاعتماد على التطورات التكنولوجية.
- تطوير قطاع التربية والتعليم من خلال تحديث الانظمة التربوية وتطوير قابليات التدريسيين واعادة بناء المدارس والجامعات وتزويدها بالتقنيات الحديثة.
- تطوير القطاع الصحي وتوفير التجهيزات الدوائية والطبية واعادة تأهيل المستشفيات.

إن هذه الاجراءات لم تجد لها طريقاً للتنفيذ بسبب تردّي الوضع الأمني وعدم الاستقرار السياسي وانعكاسه على الوضع الاقتصادي، مما زاد في معاناة السكان جراء زيادة التدهور في نوعية الماء الصالح للشرب وتفشي مرض الكوليرا عام ٢٠٠٨ واصابة العديد من المواطنين، فضلاً عن التردّي في شبكات الصرف الصحي في كافة محافظات العراق ولا سيما العاصمة بغداد التي شهدت في العامين

٢٠١٤ - ٢٠١٥ حالات لغرق الكثير من المنازل مع هطول الامطار وعدم قدرة شبكات المجاري من تصريف الكميات الهائلة من هذه المياه.

أما الطاقة الكهربائية فقد شهدت تدهوراً في الأشهر الأولى لعام ٢٠٠٧ ليصل التجهيز بحدود (٢) ساعة باليوم في بغداد ومحافظات القطر، ويعزى هذا التدهور الى عمليات التخريب المستمرة للشبكات الكهربائية وعمليات السلب والنهب التي طالت المنشآت الاقتصادية وتدهور الوضع الأمني وانعدام التنسيق بين وزارتي الكهرباء والنفط حول عمليات تجهيز محطات الطاقة الكهربائية بالوقود والمشتقات النفطية التي يحتاجها قطاع الكهرباء، فضلاً عن اغلب المحطات الكهربائية وانقارها الى الصيانة المستمرة.

هذه العراقيل التي شهدها القطاع الخدمي جعلت المواطن العراقي يتحمل تكاليف اغلب هذه الخدمات واعتماده على تجهيز الكهرباء من المولدات الأهلية وحصوله على الخدمات الطبية عبر المستشفيات الأهلية بسبب انعدام ثقة المواطن بالخدمات التي تقدمها المستشفيات الحكومية، وكذلك قيام المواطنين بنصب مضخات لتصفية مياه الشرب في المنازل بسبب تلوث مياه الشرب المجهزة للمنازل فضلاً عن افتقار المواطن لخدمات الصرف وامكان الترفية العامة كالحدايق والمتنزهات ... الخ.

إن تردي الواقع الخدمي وعدم قدرة الدولة على تحسينه دليل على ضعف مقدرات الدولة بالاهتمام بالإنسان الذي يعتبر غاية التنمية ووسيلتها وهو ما ينعكس بشكل سلبي في تنمية القطاع الاقتصادي بكافة مؤشراتته.

#### ٤. قطاع التجارة والميزان التجاري

يساهم قطاع التجارة في مجمل عملية التنمية بفعل دوره على الصعيد الداخلي والخارجي، فالأحتياجات من العملات الأجنبية غالباً ما تأتي عن طريق تصدير السلع نحو الخارج في حين تبادل السلع والخدمات المحلية وايصالها الى المستهلك فتكون بواسطة التجارة الداخلية، وبفعل الظروف السياسية التي شهدها العراق فإن دور التجارة الداخلية ربما كان أكثر أهمية وخصوصاً في فترة الحصار الاقتصادي وما رافقه من تعطيل وتدمير العديد من المنشآت الانتاجية والخدمية وزيادة الاعتماد على الذات بعد ان منع العراق من تصدير سلعه نحو الخارج بفعل العقوبات الاقتصادية التي فرضت عليه من قبل مجلس الامن، الامر الذي اصبح فيه العجز في ميزان المدفوعات واقع حال الاقتصاد العراقي<sup>(٨)</sup>.

إن بيانات الجدول (٣) تكشف عجز الميزان التجاري للعامين (٢٠٠٣ - ٢٠٠٤) بلغ (-٤،٢٢٢ ، ٣ - ٣٤٩٢،٣) مليون دينار على التوالي وتمثل الاسباب في تراكمات الفترة السابقة من الحصار الاقتصادي وما لحقها من تغيير للنظام السياسي في العراق، وتجدر الإشارة الى ان الصادرات النفطية في الميزان التجاري قد خفضت من حدة العجز في الميزان ولو أستبعدت لتفاقم بشكل اكبر كون الاقتصاد العراقي اقتصاداً ربيعياً يعتمد على المورد النفطي في تغطية مجمل انفاقه العام كما ذكرنا.

لقد حقق الميزان التجاري فائضاً بلغ اقصاه عام ٢٠٠٨ إذ إن اجمالي الصادرات النفطية تزايد بشكل كبير وبنسبة (٦٠,٩١%) من اجمالي الصادرات ثم عاد لينخفض عام ٢٠٠٩ نتيجة لتراجع اسعار النفط في السوق العالمية بسبب تداعيات الازمة العالمية نهاية ٢٠٠٨ على اقتصاديات العالم بشكل عام والعراق بشكل خاص.

### جدول (٣)

تطور ميزان المدفوعات والصادرات النفطية للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٢) مليون دينار

السنة	صافي الميزان التجاري	صافي ميزان الدخل	صافي التحويلات الخارجية	الصادرات النفطية	اجمالي الصادرات	نسبة الصادرات النفطية الى اجمالي الصادرات
٢٠٠٣	- ٢٢٢,٤	-	٩٨٩	٨٣٤٨٠,٨	٩٩٣٣,٥	٨٤,١
٢٠٠٤	- ٣٤٩٢,٣	٥٠,٨	١٨٥٩	١٧٤٥٥,٧	٢١٣٠٢,٣	٨١,٩
٢٠٠٥	٣٦٩٥	٥٠,٢	٣٢٣٦	٢٠٠٠,٢	٢٣١٩٩	٨٦,٢
٢٠٠٦	١١٨٢	٨٩٥	-	٢٦٧٠٨,٥	٢٩٧٠٨,١	٨٩,٩
٢٠٠٧	٢٢٩٦	١٤٨	-	٣٢٦٢٢,٥	٣٧٨٣٧,١	٨٦,٢
٢٠٠٨	٣٣٥٥	٦٩٧	-	٤٦٦٢٢,٥	٥٠٨٨٣,٧	٩١,٦
٢٠٠٩	٧١٠,٨	٢٠,٩	-	٣٢٦٧٣,٣	٣٨٩٦٤,٧	٨٣,٨
٢٠١٠	١٤٤٣	١٥٩	-	٤٤٣٢٨	٥١٤٥٣	٨٦,١
٢٠١١	٣٩٠٤,٨	٢٠,١	-	٥٢٤١٥	٥٩٨٧١	٨٧,٥
٢٠١٢	٤٥١٦,٣	٢٦٧	-	٦٣٧١٤	٧١٦٤٨	٨٨,٩

المصدر/ النشرة السنوية / البنك المركزي العراقي للاعوام (٢٠٠٣ - ٢٠١٢) .

يتضح مما ذكر ان الميزان التجاري اقتصر دوره على تخفيف العجز في ميزان المدفوعات لإعتماده على الصادرات النفطية وهذا الحال يحتم على الحكومة ان تتبنى سياسة اقتصادية تعمل على تحسين وضع القطاعات الانتاجية الاخرى (كالزراعي، الصناعي) والعمل على تطويرها وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي، باعتبار ان المورد النفطي يخضع لمتغيرات خارجية وهذا ما يضع إيرادات البلد من العملات الاجنبية المتحصلة عن بيع النفط تحت تهديد هذه المتغيرات، ولعل الانخفاض الذي حصل في اسعار النفط العالمية عام ٢٠١٤ وما تلاه كشف بشكل واضح هذه الحقيقة، إذ بلغ العجز في ميزان المدفوعات في العراق نسباً عالية نتيجة لهذا الانخفاض في ظل عدم فاعلية القطاعات الاخرى وتدني مساهمتها في تحسين الميزان التجاري.

المحور الثاني: التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي

الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد على الإيرادات المتأتية من المورد النفطي في تغطية انفاقه العام، وهذه الميزة ربما جعلت من العراق هدفاً لمطامع الدول الكبرى للتحكم بهذا المورد، فزجت به بحرب مع ايران استمرت لثمان سنوات وحصار اقتصادي كان قاسياً على العراقيين ، ثم تغييراً سياسياً في ٢٠٠٣ استولت فيه الولايات المتحدة الاميركية على مقدرات الاقتصاد العراقي وسادت الفوضى السياسية التي نتج عنها انعدام الاستقرار الاقتصادي وبروز مشاكل اقتصادية اصبحت تمثل تحديات حقيقية تواجه عملية البناء الاقتصادي، ويمكن اجمال اهم هذه التحديات بالآتي:

### ١. تحدي التضخم

لم يكن التضخم ظاهرة جديدة على الاقتصاد العراقي، وإنما هو نتاج تراكمات لمرحلة سابقة وسياسات اقتصادية خاطئة وقرارات سياسية لم تحسب بشكل عقلاني، فالعراق خرج من حرب الثمانينات باضرار مادية في مجمل مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية ليدخل في دوامة الحصار الاقتصادي وفقدانه لبنيته الاقتصادية والصناعية والعسكرية مع تراجع كبير في مستويات المعيشة وتوقف صادراته النفطية التي يعتمد عليها في تغطية الانفاق العام، واستمرت معاناة الاقتصاد بعد التغيير السياسي ٢٠٠٣ وعبر الحكومات المتوالية التي واجهت تحديات عديدة ساهمت في تزايد ظاهرة التضخم من ابرزها: (٩)

- (١) التدهور في الوضع الامني واتساع عمليات التخريب للبنى التحتية.
  - (٢) تزايد حالات الفساد بشقيه المالي والاداري في كافة مرافق الدولة.
  - (٣) توصيات نادي باريس بشأن رفع الدعم عن السلع المدعومة مما رفع من اسعار السلع الاساسية في مقدمتها المشتقات النفطية والسلع التموينية.
  - (٤) الاعتماد على الاستيرادات الخارجية بسبب توقف الكثير من الصناعات المحلية.
  - (٥) التزايد في الطلب المحلي بعد ٢٠٠٣ بسبب ارتفاع المستوى المعيشي للاسر العراقية ورفع الرسوم والضرائب الكمركية على السلع.
- لقد وضعت الادارة المدنية لسلطة الائتلاف ٢٠٠٤ اجراءات كان الغرض منها اصلاح الاقتصاد العراقي، إذ بدأت بقرارات تحويل الادارة المركزية الى الادارة اللامركزية واصلاح الجهاز المالي والمصرفي واتخاذ التدابير اللازمة لتحسين المستوى المعاشي للاسلاة العراقية عبر زيادة المرتبات ورفع الدعم.

بعد هذه الاجراءات تم تأسيس صندوق التنمية العراقي من اجل ايداع الاموال المتأتية عن تصدير النفط مع الاموال المودعة لدى الأمم المتحدة ضمن برنامج النفط مقابل الغذاء لغرض توجيهها في فعاليات تصب في خدمة الاقتصاد ولا تنفق في مجالات سياسية وباشراف خبراء دوليين (١٠).

ولقد انعكست هذه الاجراءات في الاعوام الاولى نحو تحسين القدرة الشرائية وتوجيه الموارد وفي نفس الوقت تزايد الاختلال الهيكلي بسبب الاعتماد المستمر على المورد النفطي واختلال التجارة

الخارجية وتزايد ازمة السكن والبطالة وسوء في توظيف الافراد في قطاعات تستنزف موارد مالية كبيرة كالدفاع والامن، مما ترك بأثارها على زيادة معدلات التضخم بمعدل (٣٣,٦%) عام ٢٠٠٣ و (٣٧,٣%) عام ٢٠٠٤ و ليرتفع الى (٤٧,٦%) عام ٢٠٠٦، وهذه الزيادات استنزفت اغلب الزيادات الحاصلة في المرتبات الحكومية.

## جدول (٤)

## التضخم في العراق للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٢)

السنة	معدل التضخم	التغير النسبي في عرض النقد
٢٠٠٣	٣٣,٦	٩١,٦
٢٠٠٤	٣٧,٣	٧٥,٨
٢٠٠٥	٣٧,٥	١٢,٣
٢٠٠٦	٤٧,٦	٣٥,٦
٢٠٠٧	٣٨,٤	١٣,١
٢٠٠٨	١٣	١١
٢٠٠٩	١٢,٦	٢٢,٤
٢٠١٠	١١	٢٠,١
٢٠١١	١٥,٥	٢٤,٧
٢٠١٢	١٦,١	٢٧,٨

المصدر/ البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للإحصاء والابحاث (٢٠٠٣ - ٢٠١٢) .

إن السياسة النقدية أصبحت لديها القدرة للسيطرة على معدلات التضخم بعد منح البنك المركزي استقلاليته وفك ارتباطه من الحكومة بموجب القانون ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ وأصبحت المعدلات متقاربة للأعوام ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥ ، باستثناء عام ٢٠٠٦ الذي ارتفعت فيه الاسعار بسبب سياسة رفع الدعم عن المشتقات النفطية وبعض السلع الضرورية كما اشرنا.

إن سياسة استقلالية البنك المركزي ظهرت فاعليتها عبر ارتفاع قيمة الدينار العراقي من خلال الاهداف الرئيسية التي نص عليها القانون التي تتركز على :<sup>(١١)</sup>

- السعي لتحقيق استقرار الاسعار والمحافظة عليها محلياً.
- الحفاظ على نظام مالي مستقر يستند الى آلية السوق.
- تعزيز النمو المستديم والرخاء في العراق.

نتيجة لذلك حصل انخفاض نسبي في معدلات التضخم وارتفاع في سعر صرف الدينار العراقي، حيث بلغ (١١٨٢) دينار للدولار عام ٢٠٠٩ وبمعدل تضخم ١٢,٦% بعد ان كان (١٤٥٧) دينار

للدولار عام ٢٠٠٦ حسب بيانات الجدول (٥)، رافق هذا الاجراء رفع سقف المرتبات الحكومية رغم الانكماش الذي حصل في الاقتصاد العراقي اثر تداعيات الازمة المالية العالمية آنذاك<sup>(١٢)</sup>.

ان معدلات التضخم عادت الى الارتفاع بعد هذا التاريخ وتغيرت من سلعة الى اخرى فخلال العام ٢٠١٢ شكلت سلعة الغذاء ٣٧% والعقارات ٣٥% ثم الوقود ١٥% اما الملابس فكانت ١٠% ثم سلع اخرى بنسبة ٣% وهذه الاختلافات هي نسبية لكن تبقى سلعة الغذاء هي الاكثر اهمية لارتباطها بشكل يومي مع الميول الاستهلاكية للأفراد<sup>(١٣)</sup>.

من جانب آخر وبحسب بيانات الجدول (٥)، نلاحظ ارتفاع القيمة النقدية للنتائج بعد ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠١٠، لكن النظر وواقع الحال يكشف ان القيمة الحقيقية للنتائج كانت اقل من القيمة النقدية له بعد تأثير ارتفاع مستويات التضخم بشكل سلبي كما ان عرض النقد كمؤشر نقدي نما بنحو ٢١,٧% خلال المدة (٢٠٠٧ - ٢٠١١) في حين نمت القيمة النقدية للنتائج بنحو ١٧% والقيمة الحقيقية بنحو ١٠,١% مما يؤكد وجود فجوة واضحة بين الطلب والعرض الحقيقي ووجود اشارات واضحة لمعدلات التضخم في الاقتصاد العراقي<sup>(١٤)</sup>.

#### جدول (٥)

معدل التضخم والنتائج المحلي الاجمالي النقدي وسعر صرف الدولار مقابل الدولار للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٢)

السنوات	سعر صرف الدولار مقابل الدينار	النتائج المحلي الاجمالي/الف دينار	معدل التضخم%
٢٠٠٣	١٩٣٦	٢٩٥٨٥٧٨٨	٣٣,٦
٢٠٠٤	١٤٥٣	٥٣٢٣٥٣٥٨	٣٧,٣
٢٠٠٥	١٤٧٢	٧٣٥٣٤٥٩٨	٣٧,٥
٢٠٠٦	١٤٧٥	٩٥٥٨٧٩٥٤	٤٧,٦
٢٠٠٧	١٢٦٧	١١١٤٥٥٨١٣	٣٨,٤
٢٠٠٨	١٢٠٣	١٥٧٠٢٦٠٦١	١٣
٢٠٠٩	١١٨٢	١٣٠٦٤٢١٨٧	١٢,٦
٢٠١٠	١١٨٦	١٥٨٥٢١٥١١	١١
٢٠١١	١١٩٦	٢١١٣٠٩٩٥٠	١٥,٥
٢٠١٢	١٢٠١	٢٨٧١٦٥٤٣٢	١٦,١

المصدر/ البنك المركزي العراقي/ النشرة السنوية (٢٠٠٣ - ٢٠١٢).

وزارة التخطيط/ مديرية الحسابات القومية (٢٠٠٣ - ٢٠١٢).

لقد تركزت اجراءات البنك المركزي من اجل تقليل نسب التضخم بثلاث نقاط رئيسية هي:<sup>(١٥)</sup>

— ادارة سعر الفائدة.

– تقليل سعر صرف الدينار مقابل الدولار.

– السيطرة على نمو عرض النقد.

غير ان الظروف السياسية والتدخل المستمر في عمل البنك المركزي رغم استقلاليته اثرت في معدلات التضخم وخفضت من قدرة البنك المركزي للحد منها، إذ إن الحكومة قامت بمحاولات مستمرة لسحب جزء من احتياطي العملة الاجنبية والتدخل بمزاد العملة بحيث أصبح تأثير البنك المركزي في السيطرة على سعر صرف الدولار محدود جداً والابقاء على معدلات التضخم بالتزايد وهو ما جعل مهمة الاقتصاد تزداد سوء وخلق تحديات صعبة لا يمكن تجاوزها ما لم تعمل الحكومة على وضع حلول حقيقية للحد من ظاهرة التضخم متمثلة بزيادة فاعلية استقلالية البنك المركزي وتقليل الضغوطات التي يمارسها السياسيون عبر التدخل بمزاد العملة لتحقيق مصالح شخصية والتي انعكست بشكل سلبي على القطاعات الاقتصادية بشكل عام والنقدي بشكل خاص.

## ٢. تحديات الفساد

تعود ظاهرة الفساد في العراق الى مرحلة ما قبل التغيير السياسي ٢٠٠٣، ولكنها تفتشت بشكل كبير بعد ذلك وخصوصاً الفساد المالي والاداري التي تمثل بوضع اشخاص لا يمتلكون القدرة او الخبرة والمؤهلات العلمية بمواقع قيادية في الجهاز الحكومي (التنفيذي والتشريعي) مما نجم عن فشل في الاداء الحكومي من تحقيق نتائج موازية للمقدرات البشرية والمادية الموضوعة تحت تصرفاتها، كذلك ظهر الفساد السياسي الذي يعتبر الحاضرة

لكل انواع الفساد فهو يوفر لمرتكبي حالات الفساد الحماية من الاجراءات القانونية ويمنع ملاحقتهم ويغلق افعالهم بتشريعات قانونية وبما يسمى بشرعنة الفساد الذي يكبل يد القضاء ويقوض استقلاله ليكون فيما بعد احد ضحايا الفساد<sup>(١٦)</sup>.

لقد أفصحت سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) على لسان المفتش الخاص بعملية اعادة اعمار العراق (ستيوارت بوين) انها قامت بتبديد ما مقداره (٨،٨) مليار دولار من اموال النفط العراقية على شكل رواتب ونفقات تشغيلية ورأسمالية ما بين (٢٠٠٣ - ٢٠٠٤)<sup>(١٧)</sup>. واستفحلت بعدها شبكات الفساد مع ضعف المركزية الادارية لسلطة الائتلاف وتداخل اجهزة الاحزاب المختلفة مع اجهزة الدولة وضعف الرقابة الادارية والمالية الذي سمح بنشوء مافيات سياسية لسرقة المال العام، وفي هذا السياق قدر الهدر في احدى الوزارات الامنية بحدود (٢،٣) مليار دولار في صفقة عقود وتسليح وتجهيز معدات عسكرية، ويقدر مجموع ما هدر من الاموال في العراق بين (٢٠٠٣ - ٢٠٠٧) بحدود (٨) مليار دولار حسب تقديرات مفوضية النزاهة<sup>(١٨)</sup>.

إن الفساد المالي والاداري بهذا المظهر لم يسفر عن إعاقة عملية التنمية الاقتصادية فحسب بل ساهم في تمويل العمليات الارهابية مما جعل العراق يحثل المراتب المتقدمة في سلم الدول المشمولة بالفساد والارهاب، والجدول (٦) يبين ان العراق شهد عمليات فساد واسعة خلال المدة (٢٠١٠ -

٢٠١٥) حسب مؤشرات منظمة الشفافية ولم يضع حلولاً مناسبة لمعالجته مما جعله في ذيل قائمة دول العالم.

ولعل هناك صعوبة في تقدير ما يمكن خضوعه للفساد مما ينبغي وضع عدة مسائل في تأشير ذلك ومنها:

– تحديد قيمة الموازنات العامة المعتمدة في العراق.

– تأشير المرصود للاستثمار من تلك الموازنات.

– تأشير عدد المشاريع المتلكئة رغم اطلاق تخصيصاتها.

إن العراق انفق من موازناته نحو (٥٩٢) مليار دولار للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٣) وأكثر هذا الانفاق على ابواب الموازنة التشغيلية التي اخذت بنحو ٤٠% ومن ثم موازنة الدفاع والامن بحدود ٢٠% او ما يقدر (١٢٠) مليار دولار في حين كان نصيب الموازنة الاستثمارية بنحو ٢٥,٥% كمتوسط خلال المدة المذكورة<sup>(١٩)</sup>.

ويبقى الهدفي الموارد المالية واضحاً نتيجة عمليات الفساد من خلال تضخيم كلف العقود الصغيرة او عقود لمشاريع وهمية ، فوزارة الاتصالات بلغ الفساد في عقودها بنحو ٩٨% وامانة بغداد بنحو ٧٧% والصحة ٧٠% والزراعة ٤٢% والصناعة ٣٠%<sup>(٢٠)</sup>.

#### جدول (٦)

مؤشر مدركات الفساد لدول مختارة (٢٠١٥ – ٢٠١٠)

السنة	البلدان	الدنمارك	المملكة المتحدة	العراق	اليمن
٢٠١٠	الدرجة على سلة الشفافية	٩٣	٧٦	١٥	٢٢
	المرتبة العالمية من مجموع ١٧٨ دولة	١	٢٠	١٧٥	١٤٦
٢٠١١	الدرجة على سلم الشفافية *	٩٤	٧٨	١٨	٢١
	المرتبة العالمية من مجموع ١٠٠ وحدة	٢	١٦	١٧٥	١٦٤
٢٠١٢	الدرجة على سلم الشفافية من ١٠٠ وحدة	٩٠	٧٤	١٨	٢٣
	المرتبة العالمية من مجموع ١٧٤ دولة	١	١٧	١٦٩	١٥٦
٢٠١٣	الدرجة على سلم الشفافية	٩١	٧٦	١٦	١٨
	المرتبة العالمية من ١٧٥ دولة	١	١٤	١٧١	١٦٧
٢٠١٤	الدرجة على سلم الشفافية	٩٢	٧٨	١٦	١٩
	المرتبة العالمية من ١٧٤ دولة	١	١٤	١٧٠	١٦١

١٩	١٦	٨٠	٩٤	الدرجة على سلم الشفافية	٢٠١٥
١٥٧	١٦١	١١	١	المرتبة العالمية من ١٦٨ دولة	

\* يقع مدرك الفساد في ١٠٠ درجة اعلاها لمن يكون اكثر البلدان شفافية وادناها لمن يكون اكثرها فساداً، والمدرك يتألف من ١٠ مؤشرات فرعية، كل منها ١٠ درجات وبعض الكتب تحسب مدرك الفساد الكلي من ١٠ بقسمة ١٠٠ درجة على ١٠

### Corruption Perceptions Index 2015 – transparency international in 2016 .

ونتيجة لعمليات الفساد في عقود المشروعات فقدأهدرت موارد مالية لا يقابلها عائد تنموي ملموس وانما هو تضخيم لثروات السياسيين وكبار الموظفين.

إن سعي الحكومة عبر اعتمادها لبرامج طموحة في التنمية من خلال استراتيجيات التنمية (٢٠٠٧ - ٢٠١٠) ( ٢٠١٠ - ٢٠١٤ ) ( ٢٠١٤ - ٢٠١٣ ) ( ٢٠١٣ - ٢٠١٧ ) جوبه بمعوقات تتمثل بمحاولات المتنفذين من احالة المشاريع التنموية الى المحافظات والاقاليم لتنفيذها وعمليات الإرهاب والعنف والفساد المستشري في اجهزة الدولة وهذا ما دفع الى انشاء مؤسسات رقابية مختصة تحاول ملاحقة الفساد والفاستين كديوان الرقابة المالية الذي يمارس عمله الرقابي قبل ٢٠٠٣ وهيئة النزاهة وما يرتبط بها من مكاتب المفتشين العموميين في الوزارات التي مارست عملها بعد ٢٠٠٣، والملاحظ من واقع الحال ان جهود هذه الجهات الرقابية لم يواكبها انخفاض كبير في عمليات الفساد، فما يزال العراق يحتل ذيل القائمة بالنسبة للدول المشمولة بالفساد كما اشرنا،

لقد اتجه العراق لتخفيض الفساد في ٢٠١٥ - ٢٠١٦ من خلال: (٢١)

- اصلاح النظام الضريبي وتطويره باعتبار العراق يعتمد على المورد النفطي في تمويل الموازنة العامة، لكن انخفاض اسعار النفط اجبره على اعادة النظر بقانون ضريبة الدخل ومصادر اخرى كالرسوم بأنواعها.
  - اصلاح نظام العقود والمناقصات ولاسيما في المرحلة اللاحقة لعام ٢٠٠٣، والتأكيد على الوزارات بالتعاقد مع شركات عالمية مختصة ومعروفة بقصد منع الغش والاحتيال والمحسوبية.
  - مكافحة غسل الاموال واعطاء البنك المركزي سلطة التحقيق بمصدر الاموال.
  - مكافحة تهريب النفط التي نشطت بعد ٢٠٠٣ لتمويل أنشطة الاحزاب السياسية.
- رغم اجراءات الإصلاح، إلا أن واقع حال الاقتصاد العراقي وما وصل اليه من مستويات كبيرة في الفساد يتطلب مواجهة هذه المشكلة عبر اسلوب الرقابة الشعبية وزيادة كشف حالات الفساد الى جانب نظائر الجهود الدولية للحد من الهدر المالي وهذا ما أكد عليه صندوق النقد الدولي في ٢٠١٦ كأحد الشروط لاستمرار منح العراق القروض لتجاوز ازمته الاقتصادية فضلاً عن شروط اخرى يمكن ذكر اهمها بالاتي: (٢٢)

– خصخصة الشركات العامة.

– اصلاح النظام الاقتصادي والاداري للدولة.

– خفض الانفاق العام.

– اشراف البنك الدولي على منافذ الانفاق العام للقروض التي يمنحها للعراق.

إن استمرار حالة الفساد في مؤسسات الدولة يعني بقاء العراق تابعاً لمؤسسات الاقراض الدولية في حل المشاكل الاقتصادية، ولهذا يتطلب من الحكومة توفر ارادة سياسية ذات طابع وطني للتغلب على عمليات الهدر في المال العام من قبل الفاسدين، والتركيز على اتباع سياسة مالية فاعلة مع ضرورة تنوع الموارد المالية عبر تنشيط القطاعات الاقتصادية الاخرى وعدم الاعتماد على المورد الريعي من اجل انجاح عملية الاصلاح الاقتصادي في العراق.

### ٣. تحديات البطالة

تركت مشكلة البطالة في العراق أثراً سلبية على مجمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية منذ عقود سابقة، فالحصار الاقتصادي والعقوبات الاقتصادية عام ١٩٩١ اجبرت الكثيرين من العاملين في القطاع الحكومي بترك وظائفهم والتوجه للعمل في القطاع الخاص، واعمال حرفية تحقق لهم دخول مناسبة لسد مستويات المعيشة التي اصبحت صعبة جداً آنذاك، وهو ما دفع الدولة في حينها الى اتباع نظام توزيع المواد الغذائية بالكوبونات لغرض ترشيد الاستهلاك وتنظيم الحياة الاجتماعية ويعتمد تشخيص علاج البطالة على معرفة انواعها \*

فلا توجد مشكلات كبيرة بالنسبة للبطالة الاحتكاكية والدورية والموسمية وحتى السلوكية، وانما المشكلة التي تواجه الاقتصاد في علاج البطالة الهيكلية علماً ان هذا العلاج يبقى نسبياً ومرتبطة بمدى تخلف أو تطور الاقتصاد. ويكشف الجدول (٧) وجود بطالة في الاقتصاد العراقي تراوحت بين (٢٨،١ - ٢٩%) من قوة العمل خلال المدة (٢٠٠٥ - ٢٠١٥) وهي بطالة تزداد عند الفئة العمرية (١٥ - ٢٩) سنة اي الفئة الشابة التي يعتمد عليها سوق العمل، كما يلاحظ تركزها لدى الذكور بشكل اكبر من الاناث وبنسبة ١٩،٣% للذكور، ٩،٧% للاناث عام ٢٠١٥ وربما يعود السبب الى أن أغلب النساء يقعن تحت عنوان البطالة السلوكية (اختيارية) لوجود مصادر أخرى للدخل أو أن الوظائف القائمة غير مرغوبة لديهن.

#### جدول (٧)

واقع البطالة في العراق (٢٠٠٥ - ٢٠١٥)

٢٠١٥	٢٠١٠	٢٠٠٥	انواع البطالة / السنوات
%٢٩	%٢٨،٤	%٢٨،١	البطالة الى قوة العمل الكلية
%٢٠	%٢١	%١٩	الفئة العمرية (١٥ - ٢٩) سنة
%٦	%٥	%٥،١	الفئة العمرية (٣٠ - ٤٩) سنة

الفئة العمرية (٥٠ - ٦٥) سنة		
٤%	٢,٤%	٣%
الجنس		
١٨%	١٩,١%	١٩,٢%
نكور		
١٠,١%	٩,١%	٩,٧%
اناث		
١٦,٣%	١٧,١%	١٨,١%
حضر		
البيئة الحضرية		
١١,٨%	١٧,٣%	١٠,٩%
ريف		
٥٢,٨%	٣٢,٧%	٣١,١%
لا يقرأ ولا يكتب وابتدائية		
التحصيل الدراسي		
٢٢,٦%	٣٢,٨%	٣٣,١%
متوسطة واعدادية		
٢٤,٤%	٣٠,٨%	٣٣,٦%
معهد وجامعية أولية		
٠,٢%	٣,٧%	٢,٢%
شهادة عليا (ماجستير + دكتوراه)		

المصدر/ عبد الله نداء حسين/ واقع البطالة في العراق - رسالة دبلوم عالي/ المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية بغداد ٢٠٠٧ ص ٢٣ - ٢٤. وكذلك: نبيل جعفر عبد الرضا ومروة عبد الرحيم - مشاركة المرأة العراقية في سوق العمل - مركز الدراسات والابحاث العلمانية- عمان ٢٠١٦ ص ١٢ - ١٣.

إن الفئة العمرية الشابة (١٥ - ٢٩) سنة هم اكثر الفئات التي تتأخر قليلاً قبل أن تصبح ناشطة ويزداد انخفاض النشاط الاقتصادي بين الاناث حيث تشكل نسبة الناشطات ٨% بينما تبلغ ٣٤% للذكور<sup>(٢٣)</sup>، وما يضاعف من مشكلة البطالة دخولا أعداد كبيرة الى سوق العمل اغلبهم من الخريجين في الوقت الذي انخفض نمو قطاع التوظيف في القطاع الحكومي منذ عام ٢٠١٥ ولم يشهد نمواً واضحاً<sup>(٢٤)</sup>، وهذا ما يفيد بأن البطالة سترتفع بمعدلات تتراوح بين (١ - ١,٥%) سنوياً أن لم يتم تفعيل التوظيف في القطاع الخاص.

أن تقصينا عن أسباب البطالة في الاقتصاد العراقي يكشف لنا أهم هذه الأسباب وهي:<sup>(٢٥)</sup>

- عدم كفاية عناصر الانتاج وخاصة المتعلقة برؤوس الاموال .
- عدم وجود تناسب بين نمو الفئات الشابة في العراق و بين معدلات الطلب في سوق العمل ، حيث ينمو سوق العمل ب (٣,٢%) سنوياً في حين نمو الاقتصاد لا يزال منخفضاً بل تعرض للانكماش منذ ٢٠١٤، باستثناء موارد النفط.
- كثرة العمالة غير الماهرة سواء بسبب ضعف مستوى التعليم او عمل العمالة المتعلمة في غير اختصاصها.
- عجز الحكومة عن اطلاق مبادرات مهمة لتمويل مشاريع التنمية وحتى المتفق منها يتآكل بسبب الفساد ليصبح بلا غطاء تنموي حقيقي.

– التدهور الواضح في الوضع الامني الذي تسبب في توقف الكثير من الاستثمارات المخططة<sup>(٢٦)</sup>.

– عدم ملائمة مخرجات التعليم الجامعي او الفني واحتياجات سوق العمل في كثير من الاحيان. إن الخصائص السكانية التي يتمتع بها سوق العمل في العراق تكشف ان السنوات الاخيرة قد حدثت فيها تغييرات سكانية مهمة ادت الى ارتفاع معدل استنزاف قوة العمل كالهجرة الداخلية واللجوء الى الخارج اضافة إلى ارتفاع نسبة الامية انعكست بنتائج اثرت في سوق العمل الحكومي، أما من حيث الفئات العمرية فأن العراق من البلدان الشابة الذي يملك قوة عمل كبيرة، إذ تقدر فئة الشباب (١٥ – ٣٩) بنحو ٣٨،٢% من مجموع السكان الكلي وهي تنمو بمعدلات مرتفعة خلال السنين القادمة بحكم حجم الفئة العمرية الاقل من ١٥ سنة ونسبتها المرتفعة الى (٣٤،١%) حسب بيانات الجدول (٨) .

#### جدول (٨)

##### الخصائص السكانية في العراق لسنة ٢٠١٥

النسبة %	الفئات
٥٠،٢	الرجال
٤٩،٨	النساء
٣٤،١	اقل من ١٥ سنة
٣٨،٢	سنة (١٥ – ٣٩)
١٨	سنة (٤٩ – ٤٠)
٧	سنة (٦٥ – ٥٠)
٢،٧	اكثر من ٦٥ سنة

المصدر/ وزارة التخطيط/ مديرية الاحصاء السكاني ٢٠١٥ .

ومن حيث التحصيل الدراسي فأن قوة العمل تتألف من نسبة (٣٩%) حائزة على مؤهلات جامعية ونحو (٣١%) غير متعلمين وحاصلين على مؤهل ابتدائية، ويتوقع ان يحدث انخفاض في الطلب على التشغيل بشكل اكبر من ٢٠١٥ – ٢٠١٦ بفعل شروط صندوق النقد الدولي المتضمنة خفض الانفاق الحكومي وخصخصة القطاع العام مقابل منح العراق قروض لتنفيذ خطة الاصلاح الاقتصادي، والملاحظ ان اكثر القطاعات فاعلية هو القطاع النفطي الذي يوفر بنحو ٩٦% من ايرادات الدولة السنوية، رغم انه لا يوظف سوى ١% من قوة العمل كونه قطاعاً، اسلوب الانتاج فيه يعتمد على رأس المال اكثر من قوة العمل، وهذا الحال يدفع باتجاه تنشيط الاقتصاد غير النفطي والملاحظ في الآونة الاخيرة وتحديدًا ٢٠١٥ ان معدل الاستثمار الحكومي الى النفقات العامة قد انخفض بسبب الازمة المالية التي يمر بها

الاقتصاد العراقي مما تسبب في نمو معدلات البطالة كون قوة العمل لا تجد فرص عمل لها. وبالتالي اصبحت البطالة الاجبارية هي السائدة في الاقتصاد (٢٧).

#### ٤- تحدي الفقر ومستوى المعيشة

يحظى موضوع الفقر بأهتمام جميع الدول وعلى اختلاف مستويات التنمية فيها، إلا أن لكل دولة خصوصيتها فيما يتعلق بالهيكلية البنيوية والظروف الاجتماعية مما يحتم في هذا الجانب رسم خطة خاصة موجّهة وقابلة للمسائلة من قبل الذين يتعايشون مع ما سيترتب عنها من نتائج، ولكي تنجح الخطة على المدى البعيد لابد ان تعتمد منهجية ملائمة للحد من الفقر ويعدّ النمو الاقتصادي شرط ضروري للتخفيف من الفقر لكنه شرط غير كاف ما لم ترافقه زيادة فرص التشغيل ووصول الفقراء الى الموارد والاصول المنتجة وتحسين فرص العيش الكريم.

إن خط الفقر يبقى محاولة منهجية لوضع تقدير كمي للحاجات الاساسية للإنسان، ومن خلال تجديده يمكن تقدير اعداد الفقراء ونسبتهم في المجتمع، واذا اخذنا الاسرة كوحدة لقياس الفقر في العراق عام ٢٠٠٣، نجد ان نسب الأسر التي تعاني من الفقر الشديد ١١% والاسر الفقيرة ٤٣% وبذلك يكون المجموع ٥٤% ويتباين الفقر بين الحضر والريف فقد بلغت نسبة الحرمان في الريف ٦٥% مقابل ٢١% في الحضر، اضافة الى ان الاسر ذات المستوى المعاشي العالي قد بلغت ٣٠% في الحضر و ٥% في الريف (٢٨)، وهذا دليل على ان الحرمان في الريف اعمق مما هو في الحضر لطبيعة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الريف.

لقد حاولت الحكومة بعد ٢٠٠٣ احداث اصلاحات في النظام الاقتصادي ابتداءً بإصلاح العملة والنظام المالي من خلال استبدال العملة وادخال معايير مقبولة في القطاع المصرفي ورغم ان السياستين (النقدية والمالية) قد أدت الى احداث تغييرات ايجابية في مستويات الدخل، إلا أنه في جانب آخر أحدثت بعض الاصلاحات الاخرى آثاراً سلبية بالنسبة للفقراء، فمثلاً أدت سياسة تخفيض الدعم الحكومي على المشتقات النفطية الى ارتفاع متوسط الانفاق الاسري الشهري على مجموعة السكن والمياه والوقود ومضاعفة نسبة الانفاق الأسري على النقل بسبب ارتفاع اسعار الوقود \* . ولكي نقف عند نقطة الانطلاق لتخفيف الفقر لا بد من معرفة من هم الفقراء حتى يتم استهدافهم بالسياسات التي يمكن اتخاذها كأسلوب للتخفيف من حدة الفقر.

لقد اعتمد خط الفقر الوطني على احتساب كلفة السرعات الحرارية الضرورية لادامة صحة الفرد العراقي والتي تقدر بـ (٢٣٣٢) سعرة حرارية كمتوسط اخذين بنظر الاعتبار العمر، الجنس، الوزن، النشاط البدني سواء في الحضر او في الريف، وقد وفرت بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة العراقية عام ٢٠٠٧ تقديرات كلفة السعرة الحرارية الواحدة بحوالي (٠،٤٨٢) دينار، وبهذا يكون معدل كلفة الاحتياجات الاساسية الشهرية للفرد الواحد (٣٤،٨) دينار وهذا يساوي خط فقر الغذاء، وعلى اساس انفاق الاسر العراقية التي تقع عند خط فقر الغذاء، فقد قدر خط فقر السلع والخدمات غير

الغذائية بـ (٤٢,٦) دينار للفرد الواحد شهرياً، كما موضح في الجدول (٩) الذين يبين انه من خلال جمع كلفة الاحتياجات الغذائية الاساسية مع كلفة الاحتياجات غير الغذائية فأن خط الفقر في العراق يساوي (٧٦,٩) دينار/ فرد/ شهر وهو ما يعني أن ٢٣,١% اي حوالي ٦,٩ مليون عراقي يقعون تحت مستوى خط الفقر.

## جدول (٩)

أهم مؤشرات الفقر في العراق ٢٠٠٧

المؤشر	القيمة
خط الفقر	٧٦,٩
الف دينار/ فرد/ شهر	٣٤,٣
	٤٢,٦
نسب الفقر %	٢٢,٩
	١٦,١
	٣٩,٣
عدد الفقراء (مليون نسمة)	٦,٩
	٣,٥
	٣,٤
فجوة الفقر	٤,٥
	٢,٧
	٩

المصدر/ الجهاز المركزي للإحصاء/ الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر ٢٠٠٩ ص ٨ .  
 إن هذا العدد الكبير من الذين يعيشون تحت خط الفقر قد حمل الحكومة اعباء إضافية في كيفية ايجاد الحلول اللازمة للتخفيف من حدة الفقر، إذ بادرت الى تفعيل نظام الحماية الاجتماعية وتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية للفئات الفقيرة مما جعل اعداد كبيرة من الفقراء تستفاد من برامج الحماية الاجتماعية حيث بلغت الرواتب المدفوعة لهم بحدود (٣٣,٩) مليار دينار سنة ٢٠٠٤ (٢٩).  
 وعلى الرغم من اجراء التقييم لبرامج الحماية الاجتماعية ودوره في معالجة الفقر والفقراء، إلا أنه لم يحقق هدفه للحاجة الفعلية، إذ أن جزءاً كبيراً من المنافع يذهب إلى اشخاص وعائلات من غير الفئات الاكثر فقراً.

لقد ساعدت الاحداث التي حصلت في ١٠ / ٦ / ٢٠١٤ وما نتج عنها من دخول المجاميع المسلحة وقيامها باحتلال اجزاء واسعة من الاراضي العراقية الى اجبار المواطنين الذين يعيشون في

المحافظات الغربية والشمالية الى ترك منازلهم والنزوح الى مناطق محافظات الوسط والجنوب في ظروف معيشية قاسية عمقت من فجوة الفقر وعدد الفقراء وبحسب الاحصائيات الاخيرة فإن نسبة الافراد الذين يعيشون تحت خط الفقر تقدر نسبتهم بحدود ٣٢% من حجم السكان اي بحدود (١١ - ١٢) مليون مواطن، وهذا العدد يعتبر كبيراً اذا ما قورن بعدد السكان في العراق والبالغ ٣٦ مليون نسمة تقريباً وفي نفس الوقت يعد أحد التحديات الراهنة التي تعيق برامج التنمية، وبالتالي فإن الحكومة لابد لها من اتخاذ الاجراءات التي تهدف الى احداث تغييرات ايجابية في مستويات الدخل وتوزيعها ومحاولة تقليل التفاوت بين فئات المجتمع بما يضمن تقليل نسبة الفقر بشكل تدريجي وتقليل مستوياته.

#### ٥- تحدي المديونية الخارجية

معضلة الديون العراقية الخارجية كانت ولا تزال من أكبر المعضلات التي يواجهها الاقتصاد العراقي بعد معضلة الوضع الامني في المرحلة الراهنة، فضلاً عن كونها معضلة اقتصادية وسياسية شكلت عبئاً على الاقتصاد العراقي ومعرقلاً لجهود اعمار العراق واصلاح ما دمرته الحروب والفصائل المسلحة لمحافظات العراق، وقد شكلت هذه الديون ما نسبته (٤٠٠%) من اجمالي الناتج المحلي وبحدود (٧٠٠ - ٨٠٠%) من حجم التصدير العراقي حيث اعتبر العراق من اكثر الدول المثقلة بالديون (٣٠)، وتنقسم المديونية الخارجية للعراق الى قسمين:

الأول: تتحمله سياسات النظام السابق والتي تمت استدانته من دول وشركات وهيئات دولية مختلفة فبعد ان كان العراق يملك فائضاً مالياً يقدر بحدود (٣٧) مليار دولار خرج مكبلاً بالديون واغلبها من الديون الكريهة بعد انتهاء حربه مع ايران.

الثاني: فرض على العراق من قبل الامم المتحدة عام ١٩٩١ بعد غزوه الكويت لغرض تعويض الدول والشركات والافراد المتضررين من سلوك وتبعات النظام السابق حيث تقرر استقطاع (٣٠%) من مبيعات النفط العراقي لدفع التعويضات التي قررتها اللجنة والتي تم تخفيضها الى ٥% فيما بعد (٣١).

وتتفاوت تقديرات الهيئات والمؤسسات الدولية والمحلية المختلفة لحجم المديونية الخارجية للعراق، فليس هنالك حتى الآن اتفاق على اجمالي الدين الخارجي، فالأمم المتحدة تقدرها بحوالي (١٣٧) \* مليار دولار والولايات المتحدة تقدرها بحوالي (٢٠) \* مليار دولار والبنك المركزي العراقي يقدرها بحوالي (١٤٦) \* مليار دولار، كذلك تقاربت التقديرات فيما يتعلق بتوزيع هذه الديون على الدول الدائنة داخل نادي باريس وخارجه فبعض التقديرات تشير الى ان ديون نادي باريس (١٩) دولة بحدود (٣٩،٩) \* مليار دولار مع الفوائد وديون عربية لدول الخليج (السعودية، الكويت، قطر، الامارات) نحو (٤٠) \* مليار دولار، وديون لروسيا، صربيا، بلغاريا، رومانيا، بولندا، سلوفاكيا) بنحو (١٥) مليار دولار مع الفوائد . وديون لدول وشركات تجارية اضافة الى نحو (٥٣) مليار دولار تعويضات لحرب الخليج الثانية وبذلك يقارب الدين الخارجي على (١٩٩) مليار دولار قبل شطب عدد من الدول في نادي

باريس ودول اخرى نحو (٨٠%) من ديونها وهو مبلغ ضخم يجعل العراق عاجزاً عن الوفاء به في ظل الظروف والازمات المالية التي يعيشها في الوقت الراهن.

إن مشكلة الديون العراقية قد بدأ الحديث عنها بعد التغيير السياسي للعراق في عام ٢٠٠٣ حيث تضمنها قراري مجلس الامن (١٤٨٣ ، ١٥٤٦) كون هذه المديونية الضخمة تشكل عائقاً حقيقياً لجهود اعمار العراق وانعاش الاقتصاد وبرنامج الاصلاح الاقتصادي واستعادة الأمن والبناء الديمقراطي وتلت ذلك ممارسة الولايات المتحدة ضغوطاً على غالبية الدول الدائنة للعراق وخاصة دول نادي باريس لإلغاء أو شطب نسبة تتراوح بين (٧٥% - ٩٠%) من ديونها على العراق لمساعدته من استعادة عافيته الاقتصادية والأمنية، ونشطت ادارة الاحتلال الاميركي آنذاك عندما طالب الحاكم المدني لسلطة الائتلاف (بول برايمر) كلاً من السعودية والكويت بشطب والغاء ديون العراق والتعويضات المستحقة لها، إلا أن جهوده باءت بالفشل ثم قام بعد ذلك الرئيس الاميركي جورج بوش بتعيين وزير الخارجية الاميركي الاسبق (جيمس بيكر) مبعوثاً خاصاً له مكلفاً إياه بالتفاوض مع الدول الدائنة للعراق وصولاً الى تسوية مالية تخفض ديون العراق، كذلك نشط مجلس الحكم الانتقالي والحكومات العراقية المتعاقبة في نفس المساعي من خلال جولات قام بها وزراء طالبوا فيها اعفاء العراق من جزء كبير من ديونه أسوة بدولة المانيا التي ألغيت ديونها بعد الحرب العالمية الثانية وديون راوندا التي شطبت عام ١٩٨٨ من قبل مجلس العموم البريطاني وكذلك الارجننتين التي أعفيت من (٧٥%) عام ٢٠٠١ ومصر التي حصلت على اعفاء (٦٥%) من ديونها ويوغسلافيا التي حصلت على اعفاء ثلثي ديونها بعد الاطاحة بنظام بسلوبودان ميلوسوفيتش كونها قدمت لاعتبارات سياسية ولاغراض عسكرية والاتفاق على برامج التسليح ولم تقدم لاعتبارات انسانية<sup>(٣٢)</sup>. لقد اسفرت ضغوط الولايات المتحدة على دول نادي باريس التي ربطت مشاركة دول النادي وغيرها من الدول الدائنة بعقود اعادة اعمار العراق واعادة تأهيل القطاع النفطي بخفض ديونها على العراق من الحصول على موافقات وتعهدات مبدئية لشطب ما نسبته (٧٠% - ٨٠%) من ديون النادي على العراق بعد المرونة التي أبدتها كل من فرنسا والمانيا بعد ان كانتا تربطان اعادة الجدولة وتخفيض الدين وتوقيع اي اتفاق مع العراق باستعادته لأستقلاله وسيادته وتمتعه بكيان الدولة المستقلة واشراكهما والدول التي عارضت الحرب (روسيا والصين) بعقود إعادة الاعمار. وفعلاً توصل العراق عام ٢٠٠٤ مع نادي باريس الى تخفيض ديون الدول الاعضاء في النادي وفق ضوابط واجراءات مشروطة حددت بالآتي:

١. اعادة النظر باسعار المشتقات النفطية وموازنتها مع اسعار دول الجوار.
٢. رفع الدعم عن البطاقة التموينية واستبدال مفرداتها بتعويض نقدي.
٣. التوجه نحو خصخصة شركات القطاع العام.

إن نسب التخفيض المذكورة اعلاه ستكون على مراحل كحسب نصوص الاتفاق حيث تكون نسبة (٣٠%) من الدين الكلي عند توقيع الاتفاق و (٣٠%) اخرى حال توقيع العراق الترتيبات المساندة مع

صندوق النقد الدولي عام ٢٠٠٥ و (٢٠%) من الدين حال تقديم صندوق النقد الدولي تقريراً يؤكد اتمام العراق التزاماته بموجب بنود اتفاقية ترتيبات المساندة بموعد اقصاه ٢٠٠٨ وبموجب ذلك تكون مديونية العراق للدول الاعضاء في النادي قد خفضت بنسبة (٨٠%) ويتوجب على العراق تسديد (٢٠%) من الدين المتبقي اي نحو (٨) مليار دولار ويكون التسديد على مدى (٢٣) عاماً من تاريخ ٢٠١١.

أما خارج دول نادي باريس، فقد قامت دول اخرى بإعفاء العراق من ديونه بشكل كامل كالصين وقبرص وأستراليا ووعدت كل من قطر والسعودية بإعفائه (٨٠%) من المديونية البالغة (٣٠) مليار دولار. أما الكويت فقد رفض برلمانها شطب او تخفيض ديون العراق البالغة (١٦) مليار دولار والتعويضات التي اقترتها لجنة التعويضات الاممية، ويبدو ان هنالك اتفاقاً قد حصل باستثمار الدين الكويتي في عمليات البناء والاعمار المتوقع تنفيذها في العراق.

وفي اجتماع سنغافورة ٢٠٠٥، تمكن العراق من عقد صفقة مع كبار دائني العراق من القطاع الخاص (شركات عالمية، بنوك) وقد وافق بموجبها الدائنون على مبادلة (٢٠%) من الدين الأصلي والفائدة بسندات والغاء الباقي وهي ديون تزيد عن (٢٠) مليار دولار اضافة الى الاتفاق على تسويات مالية مع (٨٠%) من الدائنين الذين لهم مبالغ دون (٢٥) مليار دولار، حيث وافق هؤلاء على استلام دفعة نقدية تعادل (١٢,٥%) من اصل الدين والغاء الباقي وبذلك يكون العراق قد تمكن من الغاء ديون بقيمة (٩٧) مليار دولار من اصل الدين .

## جدول (١٠)

## ديون العراق الى دول العالم ( ٢٠٠٤ ، ٢٠١٥ )

المبلغ		الدولة	المبلغ		الدولة
٢٠١٥	٢٠٠٤		٢٠١٥	٢٠٠٤	
٥٥٩ مليون دولار	١٢ مليار دولار	روسيا	-	٣٠ مليار دولار	دول الخليج *
-	٤,١ مليار	الولايات المتحدة	١,٢٤٠ مليار	٤,١٠٨,٦٠٠ مليار	اليابان
١,٢٨٨ مليار	٢,٩٩٣,٧٠٠ مليار	فرنسا	١,٠٧٥ مليار	٢,٤٠٣,٩٠٠ مليار	المانيا
٥١٧,٣ مليون	١,٧٢٦ مليون	ايطاليا	-	١ مليار	يوغسلافيا
-	٣٢ مليون	المغرب	-	٢٩٥ مليون دولار	الاردن
١١٢,٥ مليون	٣٢١,٢٠٠ مليون	اسبانيا	-	٥٤,٧٠٠ مليون	كوريا الجنوبية
-	٨٠٠ مليون	تركيا	٥٧ مليون	١٨٥,٨٠٠ مليون	السويد
-	٥٠٠ مليون	بولندا	-	١١٧,٥٠٠ مليون	سويسرا
-	١٧ مليون	هنغاريا	٣١٥,٢ مليون	٩٣٠,٨٠٠ مليون	المملكة المتحدة
-	٧٤٠ مليون	مصر	-	٨٠ مليون دولار	الصين
١٩٦,١ مليون	٤٩٩,٣٠٠ مليون	استراليا	١٧٣,٢ مليون	١٥٢,٢٠٠ مليون	فنلندا
-	١٩٢,٢٠٠ مليون	البرازيل	-	٣٠,٨٠٠ مليون	الدنمارك
٤٨,٨ مليون	-	هولندا	١٠٦,٣ مليون	٥٦٤,٢٠٠ مليون	كندا
				١٢٧ مليار دولار	الدين الكلي **
				٤٧ مليون دولار	الفوائد

المصدر: Antony H. Cordesman – an Attack on Iraq : the Military , Political and Economic consequence – center for strategic and international studies – Washington 2004 P. 27 .

وزارة المالية – دائرة الموازنة ( ٢٠١٥ – ٢٠١٦ ) .

\* منها الكويت (١٧) مليار دولار.

\*\* التعويضات ٣٢٠ مليار دولار ١٤٨ مليار دولار الثابتة و ١٧٢ مليار دولار غير الثابتة.

البالغ (١٤٦) (٣٣) مليار دولار، الأمر الذي من المفروض ان ينعكس ايجابياً على استقرار العراق وتنمية اقتصاده، لكن واقع الحال يعكس ويؤكد ان مشكلة الديون العراقية لا زالت تمثل تحدياً الى جانب معضلة تحقيق الأمن والاستقرار وامكانية اعادة الاراضي المحتلة من قبل تنظيم داعش الارهابي

التي تستنزف اموالاً طائلة يسددها عن طريق الاقتراض الخارجي والتي ضاعفت من حجم المديونية للعراق تجاه دول العالم.

نخلص إلى أن العراق دخل في مرحلة الديون التي توارثتها الحكومات بعد ٢٠٠٣ وهي ديون مركبة من جزأين :

الأول: مرتبط بعدم قدرة العراق على التخلص من الديون الموروثة بسبب عوامل مختلفة ترتبط بعدم التوصل بشكل كامل مع الدائنين السابقين.

الثاني: مرتبط بالديون الجديدة التي حصل عليها العراق من جهات عدة مثل صندوق النقد الدولي وغيره، ويعود السبب لعدم السداد الى عجز الدولة من النهوض بصادراتها النفطية وعدم القدرة على تحصيل إيرادات أخرى خارج المورد النفطي فضلاً عن الانفاق الكبير وعدم القدرة على الترشيد. لذا يتوجب من الحكومة العمل على إيجاد السبل اللازمة لمعالجة مشكلة المديونية الخارجية وتجنب تحمل الاجيال القادمة توارث هذه التركة المالية الثقيلة من الديون.

#### الخاتمة

إن تحليل الاقتصاد يكشف لنا حقيقة أساسية تتمثل بأن الظرف السياسي الذي مر به العراق منذ ثمانينات القرن الماضي وحتى الوقت الراهن أثر بشكل كبير في مجمل قطاعات الاقتصاد العراقي إذ استنزفت الحرب مع ايران (١٩٨٠ - ١٩٨٨) موارد مالية كبيرة حولت ميزان المدفوعات من فائض بمقدار (٣٧) مليار دولار الى عجز كبير، ثم فترة الحصار الاقتصادي (١٩٩١ - ٢٠٠٣) التي ساهمت في تخفيض قيمة العملة الى ادنى مستوياتها، ووصل سعر صرف الدينار امام الدولار نحو (٣٠٠٠) دينار / للدولار بعد أن كان الدينار يساوي ٣,٣ دولار وزادت تبعية الاقتصاد نحو الخارج واصبح الميزان التجاري في حالة عجز مزمن بسبب الطلب المحلي المتزايد وعدم مرونة الجهاز الانتاجي للإستجابة لهذا الطلب والاعتماد على الاستيرادات الخارجية لتغطيته، ومع دخول القوات الاميركية وتغيير النظام السياسي السابق ساد الاعتقاد بأن الوضع الاقتصادي سوف يميل نحو التحسن بسبب الانتقال من المركزية الى اللامركزية والتوجه نحو اقتصاديات السوق، لكن الوضع اصبح مغايراً، إذ اصبحت حالة التدهور واضحة في الاقتصاد العراقي بعد ان أهملت الحكومات المتعاقبة الاهتمام بجوانب التنمية وعدم اهتمامها بتنمية الفرد والاهتمام بالخدمات بكل اشكالها (التعليمية، الصحية، الاتصالات، شبكات المياه والمجاري) بل اتجهت الى الاهتمام بتقوية نفوذ الاحزاب التابعة لها ومنحها المشاريع الوهمية التي فتحت الباب واسعاً لانتشار الفساد بجميع أنواعه واستنزاف الموارد المالية الهائلة ضمن موازنة الدولة ابتداءً من ٢٠٠٣ والتي قدرت بحدود (٧٥٠) مليار دولار كان من الممكن ان تنقل الاقتصاد العراقي الى مصاف الدول المتقدمة لو استغلت بالشكل الصحيح.

هذه الامور التي رافقت الاقتصاد العراقي منذ ٢٠٠٣ ولحد الان عمقت من الاختلالات الهيكلية وفاقت من المشاكل الاقتصادية، فالبطالة اصبحت بمستويات عالية وتركت معها أثراً اقتصادياً واجتماعياً في

المجتمع والتضخم ومستوياته العالية أثر بشكل كبير في تعميق التفاوت بين الدخول لفئات المجتمع وعزز في تفاقم الآثار الاجتماعية، كذلك الفساد المالي والاداري الذي أخذ ينخر جسد المجتمع العراقي، فالفاسدين في مرافق الدولة لا يخشون العقوبات الانضباطية أو الاجراءات القانونية المترتبة على حالات الفساد لأنهم مطمئنون بوجود من يحميهم في تلك المؤسسات، إن هذه المشاكل مترابطة مع بعضها في التأثير اذ كانت حالة الفقر وتزايدته نتيجة لتفشي تلك المشاكل فقد قدرت الاحصائيات المهمة بهذا الشأن أن اكثر من (١١) مليون شخص من سكان العراق البالغ بحدود (٣٦) مليون نسمة يعيشون تحت خط الفقر في بلد يعتبر من الدول التي لديها احتياطات نفطية هائلة تكفي لسد معيشة شعبه برفاهية لسنوات طويلة.

إن واقع حال الاقتصاد العراقي المتدهور يعكس سوء الاستخدام في المقدرات المالية والبشرية ولأجل تغطية حالة الفشل لجأت الحكومة الى تعزيز مديونتها الخارجية لدول العالم، بعد التجاوز الكبير على الاحتياطات النقدية لدى البنك المركزي، فارتفعت مستويات المديونية الخارجية الى مستويات عالية اصبحت فيها الدول الدائنة تضع شروطاً قاسية، بل أصبحت تتدخل في القرار الاقتصادي للموافقة على منح الديون، مما عزز من تبعية الاقتصاد العراقي نحو الخارج وعمق من التحديات التي تواجهه وجعل مهمة عملية الاصلاح الاقتصادي التي تنادي بها الحكومة صعبة في الوقت الراهن وهذا يؤكد ماذهبت اليه فرضية البحث بأن الوضع السياسي والامني المتدهور كان له تأثير كبير في خلق مشاكل وتحديات اقتصادية معرقة للتنمية في العراق في المرحلة الراهنة.

#### الاستنتاجات

١. كان للاحتلال وتدهور الظروف السياسية والأمنية الدور الاكبر في تدهور الاقتصاد العراقي وعدم ايجاد بيئة امنة لجذب الاستثمارات الاجنبية وتقليل البطالة.
٢. افتقار الاقتصاد العراقي الى التخطيط السليم ساهم في زيادة الاختلالات الهيكلية .
- العقود الوهمية والمشاريع غير الضرورية كان لهما الدور في هدر المال العام وزيادة الانفاق العام وزيادة اعباء الاقتصاد العراقي.
٣. التخصيصات الاستثمارية لم تجد لها طريقاً لاستثمارها في مشاريع انتاجية تولد زيادة في الدخل القومي بل ان الفساد استنزف اغلبها.
٤. على الرغم من أنّ ان الدستور العراقي اكد في كثير من مواده على محاربة الفقر وتقليل التفاوت بين دخول الافراد، إلا ان توزيع التخصيصات المالية ضمن الموازنة لا تأخذ مسألة المحرومية بنظر الاعتبار وانما الاعتماد على عدد السكان فقط.
٥. لا توجد نوايا صادقة للأخذ بالمقترحات المقدمة عبر استراتيجيات التنمية الوطنية المقدمة من قبل الجهات المسؤولة عن الوضع التنموي في العراق لحل المشاكل الاقتصادية وبقاء التحديات ملازمة للاقتصاد العراقي.

التوصيات

١. ضرورة تنويع القطاعات الانتاجية وعدم الاعتماد على القطاع النفطي في تمويل الايرادات العامة والتوجه نحو تطوير القطاع الزراعي والصناعي.
٢. تحسين الوضع الامني من اجل استقطاب الاستثمارات الاجنبية وتخفيف معدلات البطالة.
٣. اعادة العمل بقانون (من اين لك هذا) لإعادة الاموال المسروقة من قبل الفاسدين وتطبيق القوانين الخاصة بالتفتيش الاداري والمالي وعدم استثناء اي مسؤول من المساءلة القانونية.
٤. قيام الدولة بوضع استراتيجية لمكافحة البطالة والتضخم من خلال العمل الجاد لاعداد العراق وتشغيل العاطلين عن العمل وتحريك الدورة الاقتصادية.
٥. تفعيل دور الضرائب كمورد سيادي لزيادة الايرادات وتقليل فرص الاعتماد على مؤسسات الاقراض الدولية (صندوق النقد الدولي) وتقليل المديونية الخارجية.
٦. تقليص الانفاق واعطاء اولوية للمشاريع التي تخلق قيمة مضافة تساهم في رفع الناتج المحلي ومستويات التنمية.

الهوامش

- (١) الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات - المجموعة الاحصائية السنوية (٢٠٠٥) - (٢٠٠٦) ص ٥٨٦ .
- (٢) الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات - مصدر سابق ص ٥٨٧ .
- (٣) د. محمد مدحت القرشي - التنمية الاقتصادية - دار وائل للطباعة والنشر - عمان - ٢٠٠٧ ص ١٥١ .
- (٤) World Bank " Syrian Investment Climate Assessment : Un Locking the Potential of Private Sector Washington 2005, P. 11
- (٥) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي/ استراتيجية التنمية الوطنية (٢٠٠٧ - ٢٠١٠) - بغداد - ٢٠١٠ ص ٢٦ .
- (٦) د. نوفل قاسم علي الشهوان - نهوض الاقتصاد العراقي بين الضروريات والمسؤوليات - نشرة تحليلات استراتيجية العدد (٢٣) الموصل ٢٠٠٧ ص ٣ .
- (٧) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي : استراتيجية التنمية الوطنية (٢٠٠٥ - ٢٠٠٧) لعام ٢٠٠٨ ص ٣ .
- (٨) د. عبد علي المعموري: الاقتصاد العراقي - جدلية الواقع وجبرية الخارج - مجلة ابحاث عراقية - العدد الاول ٢٠٠٧ ص ٧١ .

- (٩) سنان الشبيبي : ملامح السياسة النقدية في العراق - صندوق النقد العربي - ابو ظبي ٢٠٠٧ ص ١٥ .
- (١٠) منعم دحام العطيه: العقبات التي تواجه الاقتصاد العراقي بعد ٢٠٠٣ - مجلة الادارة والاقتصاد / كلية الادارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية - العدد (٩٣) لسنة ٢٠١٢ ص ٣٥٨ .
- (١١) د. عبد الحسين الغالبي: الصيرفة المركزية (النظرية والسياسات) - مؤسسة النبراس للطباعة - النجف ٢٠١٥ ص ١٥٩ .
- (١٢) وسام حسين علي - تحليل العلاقة بين الدولة والتضخم في العراق للمدة (٢٠٠٦ - ٢٠١٥) - دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك وتصحيح الخطأ - مجلة الادارة والاقتصاد - العدد ٩٤ لسنة ٢٠١٣ ص ٦٩ ، وكذلك انظر : د. عبد الحسين الغالبي - اساسيات النقود والبنوك - جامعة الكوفة ٢٠١٦ ص ١٨٨ .
- (١٣) د. علي حاتم القرشي - السياسة النقدية في العراق بين ضخامة الدور ومحدودية الادوات - مطبعة حوض الفرات - النجف ٢٠١٦ ص ٢٠١ .
- (١٤) ميثم لعيبي اسماعيل، احمد هادي سلمان : التضخم في عراق ما بعد ٢٠٠٣ اسباب - مؤشرات - معالجات - المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية - العدد ٢٤ لسنة ٢٠١٠ ص ٤٥ - ٤٧ ، وكذلك انظر: اسماء خضير عباس: تحليل معدلات التضخم في العراق ٢٠٠٠ - ٢٠١٠ - مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية - كلية بغداد للعلوم الاقتصادية - العدد ٣٦ لسنة ٢٠١٣ ص ٥٣ - ٥٥ .
- (١٥) صفاء عبد الجبار وآخرون: قياس وتقييم استهداف التضخم في اسواق مختارة - مجلة الادارة والاقتصاد - جامعة الكوفة - العدد ١٠ لسنة ٢٠٠٩ ص ٣٧ - ٣٨ .
- (١٦) عماد صلاح الشيخ داود: الفساد والاصلاح - اكااديمية التوعية وتأهيل الكوادر - السليمانية ٢٠١٢ ص ١٧٣ - ١٧٥ .
- (١٧) كوثر عباس الربيعي: اموال العراق وسوء الادارة الاميركية - اوراق دولية - مركز الدراسات الدولية العدد ١٤٢ - جامعة بغداد ٢٠٠٥ ص ١ .
- (١٨) تقرير السفارة الاميركية في بغداد عن فساد الحكومة العراقية - مجلة المستقبل العربي - العدد ٣٤٥ لسنة ٢٠٠٧ ص ٩٢ .
- (١٩) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي - الجهاز المركزي للإحصاء للسنوات (٢٠٠٣ - ٢٠١٠) ص ٣٢ .
- (٢٠) علي عبد الهادي سالم: نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق - مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية - العدد ٤ لسنة ٢٠١٢ ص ٣٢ .

(٢١) نبيل جعفر عبد الرضا، محمد جاسم عواد - استراتيجيات مقترحة لمعالجة الفساد من الاقتصاد العراقي مجلة الادارة والاقتصاد - العدد ٣ جامعة بغداد ٢٠١٢ ص ١٠ - ١١

(٢٢) جريدة الصباح: البنك الدولي يطالب العراق بالحد من هدر الموارد - العدد ١٤٤ في ٢٠ / ٤ / ٢٠١٦ .

\* (البطالة السافرة، الجزئية، الاحتكاكية، الهيكلية، الدورية، المقنعة، الموسمية، السلوكية، الاجبارية).  
لمزيد من المعلومات ينظر:

- The International Bank for Reconstruction and Development - Report 2016 Economy Profile - Washington 2016 P. 4 - 6 .

Amjed Rashed: an Employment and decent work strategy - University Library Germany 2005 P. 34 - 38 .

(٢٣) ثائر محمود العاني، جمال عزيز فرحان: ثلاثية الفشل الاقتصادي في العراق (الفقر، البطالة، الفساد) - مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية - العدد ١٩ جامعة واسط ٢٠١٥ ص ١٣٥ - ١٣٨ .

(٢٤) جليل كامل غيدان، هيثم حسون حطيومان: التكاليف الاجتماعية لبرامج الاصلاح الاقتصادي بعد ٢٠٠٣ - مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية - العدد ٢١ جامعة واسط ٢٠١٦ ص ٩٦ - ٩٨ .

(٢٥) سهيلة عبد الزهرة - دراسة تحليلية عن اسباب وتطور آثار البطالة في العراق - مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية - العدد ١٨ جامعة واسط ٢٠١٥ ص ٨٣ - ٨٩ .

(٢٦) باسل جودت الحسيني: الاساسيات الاقتصادية في العراق والتطلعات والسياسات الاجتماعية - مركز دراسات الوحدة العربية - ورشة عمل - بيروت ٢٠٠٤ ص ٢١٩ .

(٢٧) د. محمد عبد صالح - العقبات الاقتصادية التي تواجه العمل التنموي في العراق بعد ٢٠٠٣ - المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية - العدد ٢٧ - الجامعة المستنصرية ٢٠١٠ ص ٦٣ .

(٢٨) د. محمد عبد صالح: الفقر في العراق بين التخصيصات الاستثمارية ومستويات الاسعار للمدة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٨ - مجلة دنانير العدد ٦ - كلية الادارة والاقتصاد - الجامعة العراقية ٢٠١٤ ص ٤٠ .

\* ارتفعت النسبة من ١٣% عام ١٩٩٣ الى ٢٩% عام ٢٠٠٧ بالنسبة للوقود ومن ٥% الى اكثر من ١٠% بالنسبة للنقل.

(٢٩) منير الحمش - الاقتصاد السياسي للفساد - مجلة المستقبل العربي - العدد ٣٢٨ - مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ٢٠٠٦ ص ٦٤ .

- (٣٠) زياد عربية: المديونية الخارجية العراقية احد معوقات اعادة الاعمار - مجلة اراء - العدد ٤٤ - مركز الخليج للأبحاث - الامارات ٢٠٠٨ ص ٧٠ .
- (٣١) خضير عباس الندوي : البطاقة التموينية في العراق بين الحاجات الوطنية والضغط الخارجية - المجلة السياسية الدولية - العدد ١٢ - الجامعة المستنصرية ٢٠٠٩ ص ٢٠٩ .
- (٣٢) زياد عربية - مصدر سابق ص ٧١ .
- (٣٣) د. باسل جودت الحسيني: السياسات الاقتصادية في العراق - الواقع الراهن مع نظرة مستقبلية - مجلة المستقبل العربي العدد ٢٩٥ - مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٥ ص ٩٢ .

## المصادر

## الكتب والمجلات والرسائل

١. د. محمد مدحت القرشي - التنمية الاقتصادية - دار وائل للطباعة والنشر - عمان ٢٠٠٧ .
٢. سنان الشبيبي: ملامح السياسة النقدية في العراق - صندوق النقد العربي - ابو ظبي ٢٠٠٧ .
٣. د. عبد الحسين الغالبي: الصيرفة المركزية (النظرية والسياسات) - مؤسسة النبراس للطباعة - النجف ٢٠١٥ .
٤. د. عبد الحسين الغالبي: سياسات النقود والبنوك - جامعة الكوفة ٢٠١٦ .
٥. د. علي حاتم القرشي: السياسات النقدية في العراق بين ضخامة الدور ومحدودية الادوات - مطبعة حوض الفرات - النجف ٢٠١٦ .
٦. عماد صلاح الشيخ داود: الفساد والاصلاح - اكااديمية التوعية وتأهيل الكوادر - السليمانية ٢٠١٢ .
٧. د. عبد علي المعموري - الاقتصاد العراقي - جدلية الواقع وجبرية الخارج - مجلة ابحاث عراقية - العدد الاول ٢٠٠٧ .
٨. منعم دحام العطية: العقبات التي تواجه الاقتصاد العراقي بعد ٢٠٠٣ - مجلة الادارة والاقتصاد - كلية الادارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية - العدد ٩٣ لسنة ٢٠١٢ .
٩. وسام حسين علي - تحليل العلاقة بين الدولة والتضخم في العراق (٢٠٠٦ - ٢٠١٠) - مجلة الادارة والاقتصاد العدد ٩٤ لسنة ٢٠١٣ .
١٠. ميثم ليعبي اسماعيل، احمد هادي سلمان: التضخم في العراق ما بعد ٢٠٠٣ اسباب، مؤشرات، معالجات - المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية - العدد ٢٤ الجامعة المستنصرية ٢٠١٠ .
١١. اسماء خضير عباس: تحليل معدلات التضخم في العراق (٢٠٠٠ - ٢٠١٠) - مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية - كلية بغداد للعلوم الاقتصادية - العدد ٣٦ لسنة ٢٠١٣ .
١٢. صفاء عبد الجبار وآخرون: قياس واستهداف التضخم في اسواق مختارة - مجلة الادارة والاقتصاد - العدد ١٠ جامعة الكوفة ٢٠٠٩ .
١٣. كوثر عباس الربيعي: اموال العراق وسوء الادارة الاميركية - اوراق دولية - مركز الدراسات الدولية العدد ١٤٢ جامعة بغداد ٢٠٠٥ .

١٤. تقرير السفارة الاميركية في بغداد عن فساد الحكومة العراقية - مجلة المستقبل العربي - العدد ٣٤٥ لسنة ٢٠٠٧ .
١٥. علي عبد الهادي سالم: نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق - مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية - العدد ٤ لسنة ٢٠١٢ .
١٦. نبيل جعفر عبد الرضا، محمد جاسم عواد: استراتيجيات مقترحة لمعالجة الفساد في الاقتصاد العراقي - مجلة الادارة والاقتصاد - العدد ٣ جامعة بغداد ٢٠١٢ .
١٧. ثائر محمود العاني، جمال عزيز فرحات: ثلاثية الفشل الاقتصادي في العراق (الفقر، البطالة، الفساد) - مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية - العدد ١٩ جامعة واسط ٢٠١٥ .
١٨. جليل كامل عيدان، هيثم حسون حطيمات: التكاليف الاجتماعية لبرامج الاصلاح الاقتصادي بعد ٢٠٠٣ - مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية - العدد ٢١ جامعة واسط ٢٠١٦ .
١٩. سهيلة عبد الزهرة - دراسة تحليلية عن اسباب وتطور اثار البطالة في العراق - مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية - العدد ١٨ جامعة واسط ٢٠١٥ .
٢٠. باسل جودت الحسيني: الاساسيات الاقتصادية في العراق، التطلعات والسياسات الاجتماعية - مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٤ .
٢١. د. محمد عبد صالح: العقبات الاقتصادية التي تواجه العمل التنموي في العراق بعد ٢٠٠٣ - المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية - العدد ٢٧ - الجامعة المستنصرية ٢٠١٠ .
٢٢. د. محمد عبد صالح: الفقر في العراق بين التخصيصات الاستثمارية ومستويات الاسعار (٢٠٠٣ - ٢٠٠٨) - مجلة دنانير العدد ٦ - كلية الادارة والاقتصاد - الجامعة العراقية ٢٠١٤ .
٢٣. منير الحبش: الاقتصاد السياسي للفساد - مجلة المستقبل العربي - العدد ٣٢٨ - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ٢٠٠٦ .
٢٤. زياد عربية: المديونية الخارجية العراقية احد معوقات اعادة الاعمار - مجلة اراء - العدد ٤٤ - مركز الخليج للابحاث الامارات ٢٠٠٨ .
٢٥. خضير عباس الندوي: البطاقة التموينية في العراق بين الحاجات الوطنية والضغط الخارجية - المجلة السياسية الدولية العدد ١٢ - الجامعة المستنصرية ٢٠٠٩ .
٢٦. د. باسل جودت الحسيني: السياسات الاقتصادية في العراق - الواقع الراهن مع نظرة مستقبلية - مجلة المستقبل العربي العدد ٢٩٥ - مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٥ .
٢٧. نبيل جعفر عبد الرضا، مروة عبد الرحيم : مشاركة المرأة العراقية في سوق العمل: مركز الدراسات والابحاث العلمانية - عمان ٢٠١٦ .
٢٨. د. نوفل قاسم علي الشهبان - نهوض الاقتصاد العراقي بين الضروريات و المسؤوليات - نشرة تحليلات استراتيجية - العدد ٢٣ الموصل ٢٠٠٧ .
- الابحاث والتقارير
١. الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات - المجموعة الاحصائية السنوية (٢٠٠٥ - ٢٠٠٦) .

٢. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي - استراتيجية التنمية الوطنية (٢٠٠٧ - ٢٠١٠) - ٢٠١٠ .
٣. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي - استراتيجية التنمية الوطنية (٢٠٠٥ - ٢٠٠٧) - ٢٠٠٨ .
٤. وزارة المالية - دائرة الموازنة (٢٠٠٧ - ٢٠١٢) .
٥. وزارة المالية - دائرة الموازنة ( ٢٠١٥ - ٢٠١٦ ) .
٦. البنك المركزي العراقي - النشرة السنوية (٢٠٠٣ - ٢٠١٢) .
٧. البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والابحاث (٢٠٠٣ - ٢٠١٢)
٨. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي / مديرية الحسابات القومية (٢٠٠٣ - ٢٠١٢)
٩. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي / مديرية الاحصاء السكاني ٢٠١٥ .
١٠. الجهاز المركزي للإحصاء / الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر ٢٠٠٩ .

المصادر الاجنبية

1. World Bank "Syrian InvestTment Climate Assessment : Un Locking the Potential of the Private Sector Washington 2005 .
2. Corruption Perception Index 2015 – transparency international in 2016 .
3. The international Bank for Reconstruction and Development Report 2016 – Economy Profile – Washigton 2016 .
4. Amjed Rashed : an Employment and decent work strategy – University Library Germany 2005 .
5. Antony H. Cordesman – an Attack on Iraq : the Military , Political and Economic consequence – center for strategic and international studies – Washington 2004 .